# (٩)

# ضوابط الرقابة الدولية على الانتخابات

يثور جدل شديد في مصر بشكل خاص حول الرقابة على انتخابات الرئاسة المصرية في الخريف المقبل، خاصة بعد أن طلبت الولايات المتحدة من مصر أن تقبل بهذه الرقابة، فانقسم الرأي العام المصري حول هذا الموضوع.

فمنهم من يرى أن الرقابة على الانتخابات المصرية تتضمن مساساً بالسيادة المصرية، وتقوم على افتراض أن المصريين غير قادرين على إجراء انتخابات نزيهة، كما أن هذه الرقابة لم تطلبها مصر وإنما تفرض عليها، مما يعني أن رفضها يستجيب لنوازع وطنية واضحة، وهذا ما دفع معظم المصريين سواء على مستوى النخب السياسية أو الحزبية أو النقابية إلى رفض ما أسموه التدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية.

أما الفريق الآخر، وهو أساسًا من عناصر "كِفَاية" وبعض المثقفين وبعض تيارات الإخوان المسلمين فإنهم يرون ضرورة مراقبة الانتخابات الرئاسية من الخارج، ويستندون في ذلك إلى عدد من الاعتبارات، أهمها أنه إذا كانت الرقابة تمثل تدخلاً في الشئون الداخلية فليس ذلك غريباً على الحكومة المصرية، حيث يرون أن الولايات المتحدة لا تترك أي مساحة لاستقلال القرار المصري، كما يستندون إلى ما سجلته منظمات حقوق الإنسان، ومن بينها المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان من انتهاكات فاضحة، خصوصاً وأن سجل الحكومة في تزوير الانتخابات كان أمراً مشهوراً وصل إلى حد أن المحكمة الدستورية العليا أبطلت إحدى دورات مجلس الشعب بالكامل.

ويضيف هؤلاء إلى ذلك ما يعتبرونه تزويراً جديداً للاستفتاء على تعديل المادة ٧٦، وعلى السلوك الهمجي الذي صدر من أعضاء الحزب الوطني، وتورط أفراد الشرطة للاعتداء المنظم والمنهجي، وإرهاب العناصر المعارضة لتعديل المادة على هذا النحو، مما دفع واشنطن نفسها إلى مطالبة الحكومة المصرية بالتحقيق في هذا السلوك، وتقديم المسئولين إلى

المحاكمة، وهو ما تنفيه الحكومة المصرية. ويرون في ذلك إصراراً من جانب الحكومة على تزييف إرادة الناخبين، والتنكيل بالمعارضين وفرض أمر واقع أدى إلى تدهور أوضاع مصر ومكانتها في الداخل والخارج، ويستخلصون من ذلك أنه لا يمكن فرض نزاهة الانتخابات إلا برقابة أجنبية مفروضة تضع حداً لتستر السلطات المصرية على تقليد مصرى قديم في التزييف وإخفاء الحقائق.

ونظراً لأن الجدل سوف يتفاقم في قضية لام شاعرنا أحمد شوقى ذات يوم المصريين بسبب اللغو فيها بقوله:

**إلام الخلف بينكمو إلام وهذى الضجة الكبرى علام**

ما دامت النتائج محسومة مسبقاً حتى في ظل الرقابة الدولية، فإنه من المناسب أن نضع القضية، بصرف النظر عن نتائج الانتخابات الرئاسية المعروفة، في سياقها وفي حجمها الطبيعي.

فقد بدأت فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات في إطار الأمم المتحدة ضمن برنامج الأمم المتحدة لمساعدة الشعوب المستعمرة على الاستقلال، فاتجهت بعثة للرقابة على الانتخابات في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٢ عقب تخلى النظام العنصرى عن وجوده فيها، وهي الانتخابات التي كان يخشى تزويرها من جانب النظام العنصري، والتي أسفرت عن نجاح مانديلا وبداية النظام الديمقراطي المتعدد الثقافات والأعراق.

ثم قامت بعثة أخرى لرقابة الاستفتاء في ناميبيا لكى تختار طريقها بعيداً عن سيطرة جنوب أفريقيا، وهو تقليد اتبعته الأمم المتحدة في الواقع منذ بداية السبعينات على الأقل عندما نظمت استفتاءا في البحرين اختار فيه شعب البحرين الاستقلال عام ١٩٧٠ منهياً بذلك دعاوى إيران ومطالبتها بالجزيرة.

من ناحية أخرى، أصبح لدى الولايات المتحدة خبرة طويلة بإعداد النظم الديمقراطية عندما قامت بحملة واسعة في أفريقيا طوال التسعينات من القرن الماضى بعد انتهاء الحرب الباردة، وتنفيذاً لإعلان الرئيس بوش الأب عام ١٩٩١ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقامة نظام دولي جديد يستند إلى الديمقراطية الوطنية والدولية والاستقرار والسلام.

فقد أنشأت واشنطن معهد واشنطن للديمقراطية الذي تخصص في صياغة قوانين الانتخابات، وتدريب الكوادر الديمقراطية، وإرسال فرق بكل اللوازم الديمقراطية لإنشاء النظم الديمقراطية لتحل محل نظم الحزب الواحد والنظم الانقلابية في أفريقيا، وقد تابعت هذه التجربة في بوروندي عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣.

فالرقابة الأمريكية على الانتخابات كانت تهدف إلى حماية التجربة الديمقراطية من النظم الدكتاتورية الأفريقية بعد أن أرغمت واشنطن هذه النظم على قبول التجربة الديمقراطية، واشترطت هذا القبول حتى تستمر المعونة الأمريكية لها.

ثم دخل الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة في عمليات المراقبة التي تطلب أحياناً وتفرض في أغلب الأحيان. فقد اشترك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في رقابة الانتخابات الأمريكية الرئاسية والألمانية الأخيرة، وكان الهدف من هذه الرقابة هو تثبيت التقليد الدولي لأن الإشراف على الانتخابات يشمل الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، والإشراف في كل الأحوال يؤدي وظيفة هامة: فإن كانت الانتخابات نظيفة شهد لها بذلك، وإن كانت مزورة أدانها وانتصر للديمقراطية فيها.

وليس معنى ذلك أن أوروبا والولايات المتحدة والأمم المتحدة يمسكون جميعاً بميزان العدالة الديمقراطية في كل الأحوال، ذلك أن المجال لا يتسع لكي نورد الحالات الشاذة التي شهدت انتخابات نظيفة وتحت إشراف دولي، ولكن النتائج أتت بقوة سياسية يريدها الشعب ولكن لا تريدها الولايات المتحدة، وكان أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في الجزائر عام ١٩٩٢ عندما حصلت الجبهة الوطنية للإنقاذ على أغلبية ساحقة من الأصوات، ولكن واشنطن شجعت انقلاب الجيش وإحباط هذه المحاولة الإسلامية.

كذلك لا يجب أن نستخلص من ذلك كله أن أوروبا والولايات المتحدة يعملون في بيئة دولية مثالية، فالمعلوم أن النظم الانقلابية جميعاً قد خطط لها من جانب أوروبا أو إسرائيل أو أمريكا أو تم السكوت عليها، ما دامت تخدم مصالح هذه الدول. ولا شك أيضاً أن تزوير الانتخابات في مصر لم يكن يعني في شيء الولايات المتحدة، ما دامت العلاقات المصرية الأمريكية تسير سيراً حسناً.

عند هذا الحد يجب أن نشير إلى أن القوة الخارجية بدأت تشعر بالجسارة في مواجهة النظم الوطنية في العالم العربي، وتمد يدها إلى قوى المعارضة، كما لا يجب أن نغفل عن البيئة الدولية الحالية التي تتعالى فيها صرخات الديمقراطية وحقوق الإنسان كلما كان ذلك مناسباً.

في هذا المناخ المعقد يبدو لنا أن المطالبة أو القبول برقابة دولية على الانتخابات الرئاسية المصرية لا يعتبر بالضرورة تدخلاً في الشئون الداخلية المصرية، كما لا يجب أن ينظر إلى الأمر بحساسية مفرطة، وألا يجوز أن يتم تبادل الاتهام بالتخوين والتكفير، فمن السهل أن يوصم المطالب برقابة دولية بأنه عميل للأجانب انطلاقاً من ثقافة سياسية عقيمة ترعرعت في مصر، أساسها أن النظام هو الوطن، وأن الحاكم هو الوطن، وأن الطعن في الحاكم أو نقد تصرفاته أو تقييمه هو نوع من الكفر السياسي إما بنعماء الحاكم، أو أنه خيانة لتراب الوطن الذي توحد معه الحاكم، فأصبح الفرق بين الحاكم والوطن غير ملحوظ، وهي مفاهيم لم تعد سائدة إلا في المجتمعات المتخلفة أو مجتمعات العصور الوسطى.

أما الرافضون للرقابة الأجنبية أو الدولية على الانتخابات فلا يستطيعون الإدعاء بأنهم أعلى وطنية ورغبة في الاستقلال من غيرهم، ولا بد أن تكون أصواتهم المعارضة للرقابة الدولية على قدر السجل التاريخي لسلوك الحكومات المصرية المعيب في تزييف إرادة الناخبين. فكأن الرقابة في هذه الحالة هي عندهم تأكيد لهذا السجل، وإعلان عن ضرورة وضع حدٍ له ولكن على يد المراقب الأجنبي.

غير أننا يجب ألا نقيس الحالة المصرية على الأحوال العربية الأخرى، كما لا يجب أن نعتبر الرقابة الدولية على الانتخابات ضماناً لإنتاج الديمقراطية.

يكفي أن نشير في ذلك إلى التجربة الجزائرية، وإلى الانتخابات الرئاسية فيها، لأن المشكلة الديمقراطية في العالم العربي ليست في نزاهة الانتخابات وحدها، وإنما تكمن في كل مراحل العملية السياسية، فماذا يصنع المراقب الأجنبي في مرشح قادر مالياً على إفساد ذمم الناخبين ورشوتهم إلا أن يشهد بإقبالهم في صناديق الانتخاب على اختياره، وأن تكون الرقابة الدولية في هذه الحالة هي خاتم الشرعية لهذه الانتخابات التي تنتج نظاماً ديمقراطيا مزيفاً، لا يكون فيه التزييف في الصناديق، وإنما في استغلال فقر الناخب وعوزه وعدم اكتراثه بشخصية المرشح، وتركيزه على ما يحصله منه من منافع.

فالقضية إذن هي أعمق بكثير من مجرد الرقابة الدولية أو عدمها. فإذا كانت الحالة المصرية تختلف اختلافاً واضحاً عن الأحوال العربية الأخرى فيجب - توضيحاً لذلك - أن نشير إلى الحالتين اللبنانية والفلسطينية، ولكل خصوصيته فيما يتعلق بمسألة الرقابة الدولية.

فالمعلوم أن الرقابة الدولية على الانتخابات الفلسطينية تهدف إلى التحقق من سلامة العملية الانتخابية، ومن الوقوف على حقيقة اتجاهات الشارع الفلسطيني، ولكن الرقابة في نفس الوقت هي شهادة أو ذريعة دولية يستوفي بها الجانب الفلسطيني أحد أهم متطلبات اعتماده كطرف في العملية السياسية مع إسرائيل والولايات المتحدة.

فقد نجح الأمريكيون في إيهام العالم العربي والشعب الفلسطيني بأن ياسر عرفات كان ديكتاتوراً وكان يحمي الفساد، وأن أهم صور الفساد هي عدم التشدد مع الفصائل الفلسطينية المقاومة، وعدم التعاون مع إسرائيل في قمع هذه الفصائل، فكان مصيره إسقاط الأهلية القانونية عنه وعزله في منزله ثم اغتياله، ليفسح الطريق لزعيم ديمقراطي أكثر تعاوناً وتفهماً لمتطلبات العملية السلمية المرتبطة مباشرة بالعملية السياسية بفلسطين.

أما الحالة اللبنانية، فقد تم الإعداد لها إعداداً جيداً من جانب الولايات المتحدة وفرنسا، على أساس أن سوريا لها سجل "أسود" مع واشنطن وإسرائيل في مساندة المقاومة العراقية والفلسطينية، والتمسك بالبقاء في لبنان، ومساعدة حزب الله الذي تجاسر على ردع الإسرائيليين وإرغامهم على الخروج بلا مقابل من الجنوب اللبناني.

فكانت المطالبات المستمرة بفصم سوريا عن لبنان، وتقليم أظافر سوريا، واستباحة الساحة اللبنانية، ثم بدأ المخطط لتحقيق هذه الأهداف بالقرار ١٥٥٩، وكانت أداته التنفيذية الفعالة هي اغتيال شخصية قومية مثل رفيق الحريري، بحيث أحدث ذلك زلزالاً وجهت واشنطن كل آثاره نحو هذه الأهداف في سوريا ولبنان، فكان التحقيق في مقتل الحريري إعلاناً عن إسقاط الاهلية القانونية عن الدولة اللبنانية التي اتهمت ضمناً بالتآمر مع سوريا للتصدى لهذه الاهداف، أي بلغة أخرى في مقتل الحريري، وأصبح دم الحريري قضية دولية تهدد السلم والأمن الدوليين رغم أنه أحدث طوابير شهداء السياسة اللبنانية منذ الأربعينات حتى الآن، ثم كان الإصرار على إجراء الانتخابات والرقابة عليها.

ولذلك يشكر للحكومة اللبنانية ذكاؤها في التعامل مع هذه الموجة العاتية، وفي ترحيبها بالرقابة الدولية رغم ما تعنيه هذه الرقابة من انتقاص للسيادة الوطنية.

وقد فهمت الحكومة القضية فهماً متحضراً على أساس أن الحكومة - وكما أشار وزير الداخلية اللبناني - مصرة على نزاهة الانتخابات، فتصبح الرقابة هامة في الإعلان عن هذه النزاهة، وبذلك تمكنت الحكومة من احتواء هذا التحرش الدولي بلبنان، وامتصت موجات التحرش المتعاقبة، وخاصة عندما قبلت بعثة تقصي الحقائق الدولية، ثم رحبت بلجنة التحقيق الدولية، وكلها سوابق لم يعرف لها التاريخ المعاصر مثيلاً.

ومع ذلك فقد أدركت الحكومة اللبنانية أن القضية أخطر بكثير من مجرد هذه الأحابيل والذرائع، وهي تدرك تماماً أن السقطة الكبرى التي جعلت لبنان معرضاً لسواطير الجزارين هي موافقة المجلس النيابي بشكل دستوري على تعديل الدستور اللبناني لإتاحة الفرصة للرئيس لحود للترشح لولاية ثالثة في لحظة قاتلة تتحفز فيها الولايات المتحدة نحو المنطقة، وتطلق مبادراتها الديمقراطية وبرامج الشرق الأوسط الكبير، وتشير إلى تقارير التنمية الإنسانية حول أمراض نقص الحرية، وشيوع النظم الدكتاتورية في المنطقة العربية، مما جعل القراءة السورية اللبنانية الضيقة لهذا العمل قنبلة أذهلت آثارها كل الأطراف اللبنانية والسورية، ولم تتوقف آثارها حتى كتابة هذه السطور.

في ضوء هذا العرض الشامل لقضية الرقابة الدولية للانتخابات، بقيت كلمتان: الأولى تتعلق بمدى قانونية الرقابة الدولية المفروضة من الناحية القانونية الدولية، والثانية تتعلق برأينا في الجدل الدائر في مصر حول هذه القضية.

ونستطيع أن نؤكد بيقين أن فرض الرقابة على الانتخابات النيابية والرئاسية في المرحلة الحالية لتطور القانون الدولي خاصة في ظل وجود سوابق للتزوير وعدم الجدية في إدارة العملية السياسية والانتخابية، فإن هذه الرقابة لا تتناقض مع مبادئ السيادة وحرمة الشئون الداخلية للدول.

وأما في مصر فإننا نعتقد أن الرقابة الدولية على الانتخابات الرئاسية المصرية يجب ألا تثير حساسية، كما أننا ضد المغالاة والتطرف من جانب الذين يطالبون بها أو الذين يرفضونها، وأن القضية في النهاية كما أشرنا تتعلق بمدى قدرة الحكومة المصرية على

ضبط الأوضاع، وعلى التعامل مع هذه المسألة الإجرائية وعدم المبالغة في حجمها، بحيث لا تصبح نزاعاً بين مصر والمجتمع الدولي نتيجته محسومة لصالح المجتمع الدولي. ولن يفيد في إدارة هذه القضية تجنيد المشاعر الوطنية وراء حكومة لم تقدر منذ البداية مخاطر تزييف إرادة المواطن المصري، حسبما يؤكد المعارضون للسياسات الحكومية.